



**Tikrit Journal of Administrative
And Economic Sciences**
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

ISSN: 1813-1719 (Print)



**The impact of monetary policy on the profitability of commercial
banks in Iraq a selected sample for the period (2006-2020)**

Researcher: Krar Jafar Abbas

College of Administration and Economics
Tikrit University

krar1995820@gmail.com

Assist. Prof. Hamid Hasan Khalaf

College of Administration and Economics
Tikrit University

hameed.h.k@tu.edu.iq

Abstract:

The study aims to clarify monetary policy and its tools and the nature of its work and to identify the profitability in commercial banks. To know the impact exercised by the monetary authority by taking measures and measures represented in its indirect tools (discount rate, legal cash reserve, open market operations), direct movement of banking indicators and lack of the stability of their profitability, and the study sample. A number of Iraqi private banks were selected, namely (The National Bank of Iraq, the Iraqi Investment Bank, the Ashur International Bank), and these banks will be dealt with separately, their financial indicators analyzed and their financial position. The researchers also relied on the deductive approach and the analytical method that shows the impact that monetary policy exerts through its indirect tools on banking profitability and the extent of its impact on the performance of commercial banks operating in the Iraqi banking sector. One of the most important conclusions reached by researchers during the study is that the highest rate of return on the ownership right achieved in the National Bank of Iraq amounted to (28.6%) compared to the highest percentage achieved in the Ashur Bank and the Iraqi investment by (16% and 14.2%), respectively. This gives the National Bank of Iraq an advantage in attracting customers because of the profits that customers obtain as a result of depositing their money in the bank. The study concluded with a set of recommendations, including: The need for monetary policy and the Central Bank to pay attention to revitalizing the banking sector, and expanding it to serve building an integrated banking infrastructure that keeps pace with the most important developments in the global banking system.

Keywords: Monetary policy, commercial banks, banking profitability.

أثر السياسة النقدية على ربحية المصارف التجارية في العراق – عينة مختارة
للمدة (٢٠٠٦ - ٢٠٢٠)

أ.م. حميد حسن خلف الجبوري
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت

الباحث: كرار جعفر عباس التميمي
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت

المستخلص:

تهدف الدراسة الى توضيح السياسة النقدية وادواتها وطبيعة عملها والتعرف على الربحية في المصارف التجارية، ومعرفة الاثر الذي تمارسه السلطة النقدية عن طريق اتخاذ الاجراءات

والتدابير المتمثلة في أدواتها غير المباشرة (سعر إعادة الخصم، الاحتياطي النقدي القانوني، عمليات السوق المفتوحة) والمباشرة حركة المؤشرات المصرفية وعدم استقرار ربحيتها، وعينة الدراسة فقد تم اختيار عدد من المصارف الأهلية العراقية وهي (مصرف الاهلي العراقي، مصرف الاستثمار العراقي، مصرف اشور الدولي)، وسيتم تناول هذه المصارف كلاً على حدة وتحليل مؤشرات المالية وبيان مركزها المالي. كما واعتمد الباحثان على المنهج الاستنباطي والاسلوب التحليلي الذي يوضح التأثير الذي تمارسه السياسة النقدية من خلال أدواتها غير المباشرة على الربحية المصرفية ومدى تأثيرها على اداء المصارف التجارية العاملة في القطاع المصرفي العراقي، ومن اهم الاستنتاجات التي توصل اليها الباحثين خلال الدراسة تتمثل بان اعلى نسبة عائد على حق الملكية تحققت في مصرف الاهلي العراقي بلغت (٢٨,٦%) مقارنة بأعلى نسبة تحققت في مصرف اشور والاستثمار العراقي بنسبة (١٦% و ١٤,٢%) على التوالي، هذا يعطي مصرف الاهلي العراقي افضلية في جذب العملاء بسبب الارباح التي يحصل عليها العملاء نتيجة ايداع اموالهم في المصرف، واختتمت الدراسة بمجموعة من التوصيات منها: ضرورة قيام السياسة النقدية والبنك المركزي بالاهتمام في تنشيط القطاع المصرفي، وتوسيعه بما يخدم بناء بنية تحتية مصرفية متكاملة تواكب اهم التطورات التي تطرأ على النظام المصرفي العالمي.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، المصارف التجارية، الربحية المصرفية.

المقدمة

تعد السياسة النقدية جزءاً أساسياً من السياسات الاقتصادية العامة للدولة التي يمكن من خلالها تحقيق الاهداف الاقتصادية للدولة والتأثير بالنشاط الاقتصادي، ونتيجة لذلك تباينت أهميتها تبعاً لأهداف سياسة الاقتصاد الكلي، ومدى تأثيرها وتوجيهها على عمل المصارف، بما في ذلك المصارف التجارية، التي يتحقق دورها وأهدافها من خلال تأثيرها على الربحية لتلك المصارف. ونظراً للأهمية الكبيرة والمميزة للربحية المصرفية والمكانة المهمة للمصارف في الساحة الاقتصادية من خلال دورها الفريد في توفير الموارد، ولأنها تمثل أهمية كبيرة للمؤسسات، خاصة في الفترة الحالية بسبب التغيرات الكبيرة التي يشهدها العالم وإفلاس العديد من المؤسسات الكبيرة، حيث تهدف الربحية في المصارف التجارية إلى قياس الكفاءة التي تستخدم بها الموارد المتاحة لها، وتختلف الربحية المصرفية من مصرف لآخر حسب حجم ونوع المصرف والعملاء، حيث يركز المودعون على السيولة بينما يركز المساهمون على الربحية.

لتحقيق اهداف البحث تم تقسيمه الى بحثين تضمن المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للسياسة النقدية والربحية المصرفية بينما الثاني: تحليل واقع السياسة النقدية وأثرها على ربحية المصارف التجارية في العراق واخيراً الاستنتاجات والتوصيات.

مشكلة الدراسة: هناك عدم كفاءة في استخدام أدوات السياسة النقدية المطبقة على السيولة في المصارف التجارية في العراق اذ لم تتمكن من تحقيق اهدافها بالشكل المطلوب وقد انعكس ذلك على التغير في حركة المؤشرات المصرفية وعدم استقرار ربحيتها، مما ينعكس على طبيعة الاستثمار في الاقتصاد القومي ويصبح من الصعوبة تحقيق الاهداف المنوطة بالمصارف التجارية وتوجيه المدخرات الى عملية التنمية الاقتصادية وزيادة الدخل القومي، وسوف تبحث الدراسة هل للسياسة النقدية واواتها غير المباشرة تأثير ايجابي على عمل المصارف التجارية العاملة في الجهاز المصرفي العراقي.

هدف الدراسة: الهدف من الدراسة هو معرفة مستوى السياسة النقدية وأدواتها المختلفة خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠٢٠) ومستوى السيولة في المصارف التجارية في العراق، وكذلك معرفة حجم التأثير الذي تمارسه السياسة النقدية في الربحية المصرفية للمصارف (عينة الدراسة) خلال مدة الدراسة. **اهمية الدراسة:** معرفة الاثر الذي تمارسه السلطة النقدية عن طريق اتخاذ الاجراءات والتدابير المتمثلة في أدواتها غير المباشرة والمباشرة لتوجيه عمل المصارف التجارية والرقابة عليها، وتجنب حدوث مخاطر وازمات والتأثير على ربحيتها، باعتبارها خطر يهدد عمل المصارف، والوصول الى أفضل الحلول والمعالجات عن طريق استخدام ادوات السياسة النقدية المناسبة للوصول الى الهدف النهائي المتمثل في الوصول الى مستوى عال من الربحية في المصارف التجارية.

فرضيات الدراسة: من خلال العرض السابق والتساؤلات المطروحة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

١. هل هناك علاقة أثر طردية لسياسة سعر اعادة الخصم على اداء المصارف التجارية؟
٢. هل هناك علاقة أثر طردية لنسبة الاحتياطي النقدي القانوني على اداء المصارف التجارية؟
٣. هل هناك علاقة أثر طردية لعمليات السوق المفتوحة على المصارف التجارية؟

المبحث الاول: الإطار النظري للسياسة النقدية والربحية المصرفية

اولاً. مفهوم السياسة النقدية: مصطلح السياسة النقدية ظهر لأول مرة في الأدبيات الاقتصادية في بداية القرن التاسع عشر، وتطورت في القرن العشرين حيث اتخذ أبعاداً أوسع وأهمية أكبر في معالجة المشكلات الاقتصادية التي تسببها الدورات الاقتصادية المتكررة، وبالتالي أصبحت جزءاً من السياسة الاقتصادية العامة في التأثير على المتغيرات الاقتصادية العامة (Holm, 2021: 29). وتعد السياسة النقدية، إلى جانب السياسات الأخرى كالسياسة التجارية والسياسة المالية وسياسة الأسعار، جزءاً لا يتجزأ من السياسات الاقتصادية العامة التي تنتهجها الدولة للتأثير في مستوى النشاط الاقتصادي من خلال تأثيرها على الاستثمار والأسعار والإنتاج والدخل، (الدعمي، ٢٠١٠، ٢٤)، وقد عرّف كينت (kent) السياسة النقدية على أنها مجموعة من الأساليب التي تستخدمها الإدارة النقدية للتحكم في المعروض النقدي من أجل تحقيق هدف اقتصادي محدد، مثل هدف التوظيف الكامل. (حداد وهذلول، ٢٠٠٨: ١٨٣)، كما عرفها (Einzig) بأنها "جميع الإجراءات والقرارات النقدية وغير النقدية التي تؤثر على النظام النقدي، (الدوري والسامرائي، ٢٠١٣، ١٨٥).

وخلاصة القول، يمكن تعريف السياسة النقدية على أنها مجموعة من القواعد والإجراءات التي تقوم بها السلطات النقدية بهدف اقتصادي يضمن التوازن والاستقرار النقدي من خلال التحكم في المعروض النقدي.

ثانياً. اهداف السياسة النقدية: عندما يواجه بلد ما احتمال تنفيذ تدابير السياسة النقدية، يجب أن يفكر فيما إذا كانت هذه السياسات ستؤثر على التضخم فقط، أو انها ستؤثر أيضاً على الإنتاج الوطني، والبطالة، وسعر الصرف، وسعر الفائدة، وعلى الرغم من صعوبة فهم الأسباب المنطقية وراء تبني سياسة نقدية معينة، الا إن المتخصصين والمهتمين الذين يدرسون القرارات عادة ما يضعون أيديهم على الحقيقة، وهي أن البنك المركزي يحاول في النهاية الحفاظ على نزاهة المؤسسات المالية ومكافحة التضخم وحماية سعر الصرف والحد من الأسعار (Holm, 2021: 35)،

ويتم استخدام السياسة النقدية وأدواتها لتحقيق أهداف محددة، حيث يتفق معظم الاقتصاديين على أن أهداف السياسة النقدية العامة هي ما يلي:

١. **استقرار مستوى الاسعار (Price level stability):** تهدف السياسة النقدية إلى محاربة التغيرات في مستوى الاسعار واتجاهها نحو (الحفاظ على مستوى التضخم)، وذلك لان ارتفاع الاسعار سوف يؤدي الى انخفاض قيمة النقود، معنى ذلك تدهور وتراجع القوة الشرائية للنقود، والذي يؤدي الى اثار سلبية على مستوى توزيع الدخل والثروات وتوجيه الموارد الاقتصادية نحو الانتاجية المختلفة. إذ ان ارتفاع مستوى الاسعار يحقق نفعاً للمدينين على حساب الدائنين وذلك بسبب عدم تكيف اسعار الفائدة مع الارتفاع الحاصل في مستويات الاسعار، مما يؤثر على اعادة توزيع الدخل والثروة بين الدائن والمدين (العبيدي، ٢٠٠٩: ٤).

٢. **تحقيق مستوى مرتفع من الاستخدام (Achieving a high level of usability):** يتمثل أحد الأهداف الرئيسية للسياسة النقدية في زيادة فرص العمل، والهدف هو أن تلتزم السلطة النقدية بالحفاظ على النشاط الاقتصادي عند مستوى عالٍ من استخدام الموارد الطبيعية والبشرية (الدليمي، ١٩٩٠: ٥٨٦)، حيث تعمل السياسة النقدية على رفع حجم الطلب الكلي إلى مستوى الاستخدام اللازم لتشغيل الموارد الإنتاجية غير المستغلة، فهي تعمل للحفاظ على استقرار النشاط الاقتصادي وتجنب البطالة، والحد من أثارها الضارة على النشاط الاقتصادي (حبي، ٢٠١٣: ٣٣).

٣. **تشجيع النمو الاقتصادي (Encouraging economic growth):** مما لا شك فيه ان النمو الاقتصادي هو الهدف الأساسي للسياسة النقدية، ومبدأ النمو هو الاستثمار والحركة المستمرة لطاقت الإنتاج، مما يعني تنشيط الطلب الكلي من خلال سياسة نقدية توسعية وزيادة النمو الاقتصادي مع الحفاظ على معدلات تضخم معتدلة، وتؤثر هذه السياسة على أحد أهم محاور النمو الاقتصادي وهو الاستثمار، حيث إنه لا يعني فقط معدل استثمار أعلى، والمزيد من رأس المال لكل عامل، ولكن أيضاً طريقة مهمة يحدث بها التقدم التكنولوجي طالما يتم تجسيد الابتكارات في كثير من الأحيان بمعدلات جيدة، ويكون اختراع آلة جديدة عديم الفائدة من حيث زيادة الإنتاجية ما لم تقوم الشركات بتركيبها (حبي، ٢٠١٣: ٣٢).

٤. **تحسين ميزان المدفوعات (Improving balance of payments):** ميزان المدفوعات هو حساب أو سجل لجميع المجموعات والمفاوضات المتعلقة بالقيمة المالية لجميع المعاملات التي تحدث بين الدولة والعالم الخارجي خلال فترة معينة.

إن تحقيق التوازن الخارجي هو هدف مهم من أهداف السياسة النقدية لأنه يمكننا الحكم على فعالية السياسة النقدية في تحقيق هذا الهدف من خلال تحسين وضع ميزان المدفوعات من جهة وتحقيق استقرار سعر الصرف من جهة أخرى. (الجنابي، ٢٠١٤: ٢٦٩).

٥. **العمل على استقرار اسعار الصرف (Stabilizing exchange rates):** سعر الصرف هو نسبة مبادلة عملة بلد ما إلى وحدات من عملة بلد آخر، أو هو عدد وحدات العملة المحلية التي تعادل أو تقابل وحدة نقدية أجنبية واحدة، أو العكس (المعالي واخرون، ٢٠١٨: ١٦٥).

ثالثاً. **ربحية المصارف التجارية Profitability Of Commercial Banks:** يعتبر تحقيق الارباح من الاهداف المهمة والرئيسية التي تسعى اليها جميع المصارف التجارية، شأنها في ذلك شأن الوحدات الاقتصادية الأخرى، اذ يعد عامل اساسي لبقائها واستمرارها، وكذلك يعتبر المطلب الرئيس للمساهمين والمودعين والمقترضين والعملاء والادارة والجهات

الرقابية (ابو زعيتر، ٢٠٠٦: ٦٨). اذ تعد الربحية مؤشراً مؤشراً واضحاً في السوق المصرفية وتعتبر عن الوضع التنافسي وجودة ادارته وقدرته على تحمل الخاطر وزيادة رأس ماله (راضي، ٢٠١٨: ٤٤٦). وتعمل المصارف التجارية على تحقيق هدفها من الربحية من خلال قرارين هما (طقطق واخرون، ٢٠٢٠: ٢٩):

١. قرار الاستثمار: ويقصد بها مجموعة من القرارات التي تتعلق بكيفية استخدام المصارف التجارية للموارد المتاحة لاقتناء مختلف انواع الموجودات لديها.
٢. قرار التمويل: ويقصد بها تلك القرارات المتعلقة بكيفية اظهار المصادر التي سيتم الحصول منها على الموارد اللازمة والكافية للمصارف التجارية.

المبحث الثاني: تحليل واقع السياسة النقدية وأثرها على ربحية المصارف التجارية في العراق

سوف نبحث في هذ المبحث واقع السياسة النقدية في العراق واتجاهاتها وتحليل واقع اداء المصارف التجارية عينة الدراسة وبيان مدى تأثير السياسة النقدية على ربحية هذه المصارف.

اولاً. **السياسة النقدية في العراق:** اتسمت السياسة النقدية في العراق قبل عام ٢٠٠٣ بارتباطها الوثيق بالسياسة المالية وبالقرار السياسي بحكم ان البنك المركزي كان يعتبر مؤسسة نقدية تابعة للدولة قانونياً وادارياً، (البكري، ٢٠٢٠: ١٢٢). لكن في العقود الأخيرة منحت معظم الدول حول العالم بنوكها المركزية صفة الاستقلالية، وكان العراق من الدول التي منحت البنك المركزي وضع الاستقلال بعد عام ٢٠٠٣ من أجل تعزيز الأداء الاقتصادي على المدى الطويل، وان صفة الاستقلالية التي نص عليها القانون الخاص بالبنك المركزي العراقي رقم (٥٦) لعام ٢٠٠٤ تنص على تحقيق اهداف البنك في التصدي للتضخم والحفاظ على استقرار سعر الصرف، والسيطرة على مناسيب السيولة، والمساهمة في الحفاظ على مستويات مرتفعة من النمو الاقتصادي، والحفاظ على استقرار النظام المصرفي العراقي. وتحقيق هذه الاهداف يتطلب عدم تدخل الحكومة والسياسة المالية في عمل السياسة النقدية واستقلالها التام عن التدخل الحكومي، بشرط ان يكون عملها على درجة عالية من الشفافية والمصادقية امام السلطة التنفيذية والتشريعية والجمهور، (الفهداوي، ٢٠٢٠: ٥٣)، وكان لهذا القانون مساهمة جوهرية في دعم اقتصاد السوق عن طريق تأكيده على ضرورة الاعتماد على الادوات النقدية غير المباشرة وتحجيم الاعتماد في هذه المرحلة على الادوات النقدية المباشرة، وكانت المواد (٢٦، ٢٨، ٢٩، ٣٠) من الباب السادس الخاص بالوظائف النقدية قد اشارت الى لجوء البنك المركزي للتأثير وضبط الاوضاع النقدية الى الادوات غير المباشرة من اجل تنفيذ السياسة النقدية، (البكري، ٢٠٢٠، ١٢١)

ثانياً: تحليل ادوات السياسة النقدية في العراق للمدة (٢٠٠٦ - ٢٠٢٠):

١. **سعر اعادة الخصم: Re-discount price:** يعد سعر اعادة الخصم من أقدم الادوات التي استخدمها البنك المركزي للتأثير على حجم الائتمان الذي تقدمه المصارف الى سوق النقد ويقصد به سعر الفائدة الذي يخضم به البنك المركزي الاوراق المالية التي تقوم المصارف التجارية بخضمها لديه بهدف الحصول على احتياطات نقدية من اجل تمويل عملياتها في منح الائتمان للأفراد والمؤسسات، (الشيواني، ٢٠١٨: ١٧٠).

وقد اعتمد البنك المركزي العراقي في ٢٠٠٤/٣/١ سياسة نقدية جديدة، اذ قام بتحرير اسعار الفائدة بعد الحصول على الاستقلالية عن السياسة المالية واتباع سياسة السوق، اي ترك

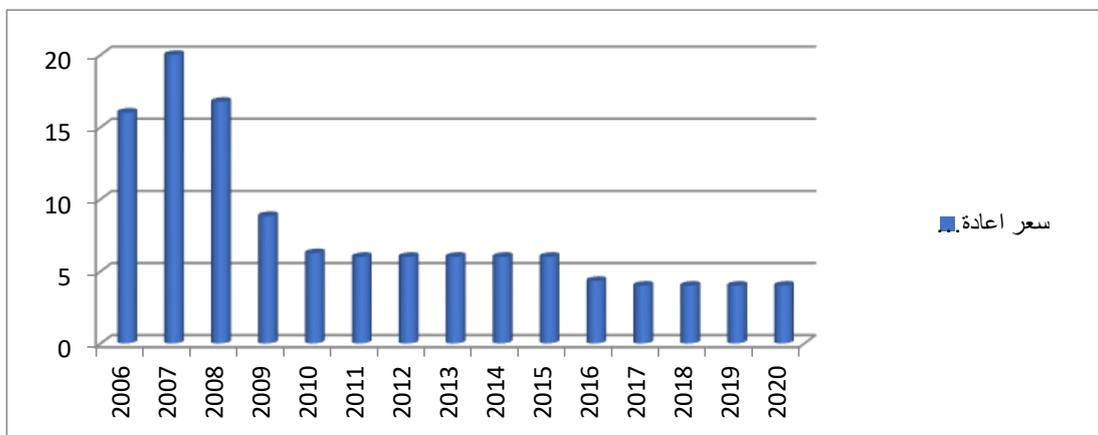
اسعار الفائدة للمصارف لتحديد على اساس الكفاءة وحدود المنافسة فيما بينها. لقد ساهم هذا الاجراء من قبل البنك المركزي في تخفيض اسعار الفائدة على الودائع والائتمان وابقاءه سعرا تأشيرياً يتم من خلاله تحديد الاسعار في الاسواق الاولية والثانوية للسوق النقدية، واسعار الفائدة على القروض التي يقوم بمنحها بوصفه الملجأ الاخير للإقراض، (الفهداوي، ٢٠٢٠: ٥٥). والجدول رقم (١) يوضح اتجاهات سعر إعادة الخصم في العراق وكما يأتي.

الجدول (١): سعر إعادة الخصم في العراق للمدة (٢٠٠٦ - ٢٠٢٠)

السنوات	سعر إعادة الخصم %
٢٠٠٦	١٦
٢٠٠٧	٢٠
٢٠٠٨	١٦,٧٥
٢٠٠٩	٨,٨٣
٢٠١٠	٦,٢٥
٢٠١١	٦
٢٠١٢	٦
٢٠١٣	٦
٢٠١٤	٦
٢٠١٥	٦
٢٠١٦	٤,٣٣
٢٠١٧	٤
٢٠١٨	٤
٢٠١٩	٤
٢٠٢٠	٤

المصدر: البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، المديرية العامة للإحصاء والابحاث للمدة (٢٠٢٠ - ٢٠٠٦)

والشكل رقم (١) يوضح اتجاهات سعر إعادة الخصم في العراق خلال مدة الدراسة.



الشكل (١): تطور سعر إعادة الخصم في العراق للمدة (٢٠٠٦ - ٢٠٢٠).

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات الواردة في جدول (١).

يتضح من الجدول رقم (١) والشكل رقم (١) تطور سعر إعادة الخصم في العراق للمدة (٢٠٠٦-٢٠٢٠)، إذ يلاحظ ان سعر سياسة إعادة الخصم طرأ عليه تغيير عما كان عليه في سابق عهده قبل الاستقلالية نتيجة قيام البنك المركزي ببعض التعديلات عليه ليصبح (١٦%) في عام ٢٠٠٦، ثم عملت السياسة النقدية بعد ذلك على رفع سعر إعادة الخصم ليصل الى (٢٠%) عام ٢٠٠٧، ومن البديهي بأن البنك المركزي قد اتبع سياسة نقدية انكماشية تقييدية من اجل تحقيق هدف تخفيض معدلات التضخم والسيطرة عليها، وفي المقابل تعمل المصارف التجارية على زيادة سعر الخصم (اي الفائدة) على الاوراق المالية والتجارية المقدمة التي يقدمها الافراد المشروعات والمؤسسات المالية، مما يؤدي ذلك الى سحب كمية كبيرة من النقود المتداولة في السوق النقدي، لكن البنك المركزي عاود الى خفض سعر إعادة الخصم ليبلغ (١٦,٧٥%) في عام ٢٠٠٨، وفي هذا الاطار فان البنك المركزي قد اتبع سياسة نقدية توسعية بعد ان نجح في تخفيض معدلات التضخم.

وتماشيا مع ما تم ذكره قد استمرت السلطة النقدية في تخفيض معدل سعر الخصم حيث بلغ ما نسبته (٨,٨٣%) في عام ٢٠٠٩، ليصل الى (٦,٢٥%) في عام ٢٠١٠، ليستقر عند (٦%) للأعوام من (٢٠١١-٢٠١٥) نتيجة الاوضاع غير المستقرة نسبيا التي شهدتها العراق في تلك الفترة ولتحفيز المصارف التجارية على زيادة عملياتها المصرفية، لتحقيق الاستقرار ورفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال تحفيز النشاط الائتماني بهدف تمويل المشروعات التنموية، واستمر البنك المركزي في اتباع سياسة نقدية توسعية ولاسيما استمراره في تخفيض سعر الخصم ليبلغ (٤,٣٣%) في عام ٢٠١٦، وواصل التخفيض ليستقر عند (٤%) للأعوام (٢٠١٧-٢٠٢٠).

٢. **عمليات السوق المفتوحة: Open market operations:** تعد عمليات السوق المفتوحة من الادوات المهمة التي لجأ اليها البنك المركزي بعد عام ٢٠٠٣ لتحقيق اهدافه، اذ ومن خلالها يستطيع البنك المركزي العراقي التأثير على الاداء المالي للمصارف التجارية عن طريق التأثير على السيولة المصرفية واسعار الفائدة للأجل القصيرة في السوق النقدية من خلال الادارة الجيدة للسيولة باستخدام مزادات بيع وشراء الاوراق المالية، ومن الجدير بالذكر ان قانون البنك المركزي العراقي الجديد رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤، اشار الى ضرورة اخذ اتجاهها جديدا في ممارسة هذه الاداة وتطبيقها فعلا فانه يمكن للسلطة النقدية ان تقوم بعمليات السوق المفتوحة مع المصارف التجارية المرخصة او مع المصارف التي تحمل اجازات صادرة من البنك المركزي بالبيع او الشراء الفوري والمباشر للأوراق المالية الصادرة من قبله او من قبل الحكومة، (حبي، ٢٠١٣: ٨٩).

الا ان ما يلاحظ على عمليات السوق المفتوحة في الاقتصاد العراقي انها مازالت متواضعة، وذلك يعود الى اسباب عديدة منها: هو ان المصارف التجارية تشكل نسبة مرتفعة من حاملي الحوالات اي بمعنى انها تمتلك ادخارات كبيرة تستثمرها عن طريق الاحتفاظ بهذه الحوالات، ذلك يعني زيادة رقابة السلطة النقدية وسيطرتها على السيولة المصرفية من جهة، مع وجود مؤسسات كثيرة تقوم بمنح القروض الى كافة فئات المجتمع من جهة اخرى، لكنها فقدت العديد من الاهداف منها رفع قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار، (الفهداوي، ٢٠٢٠: ٥٧)، ويوضح الجدول (٢) تطور عمليات السوق المفتوحة في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٦-٢٠٢٠)، والجدول رقم (٢) يوضح تطور عمليات السوق المفتوحة ومعدل تغيرها السنوي في العراق خلال مدة الدراسة.

الجدول (٢): عمليات السوق المفتوحة ومعدل التغير السنوي في العراق للمدة (٢٠٠٦-٢٠٢٠)
(المبلغ بالمليار)

السنوات	عمليات السوق المفتوحة (١)	معدل التغير السنوي % (٢)
٢٠٠٦	٣٠.٢٢٧	----
٢٠٠٧	٢٠.٠٥٤	- ٣٣,٦٦
٢٠٠٨	٣٠.٨٦١	٥٣,٩١
٢٠٠٩	٣٩٧٧٠	٢٨,٨٧
٢٠١٠	٤٢٣٢٠	٦,٤١
٢٠١١	٤٦٥٦٣	١٠,٠٢
٢٠١٢	٥٦٧٢٤	٢١,٨٢
٢٠١٣	٦٢٠٦٧	٩,٤١
٢٠١٤	٦١٤٥٢	- ٠,٩٩
٢٠١٥	٥٢٧٢١	- ١٤,٢٠
٢٠١٦	٣٩٨٩٣	- ٢٤,٣٣
٢٠١٧	٥٠٢١٩	٢٥,٨٨
٢٠١٨	٥٦٠٨٨	١١,٦٨
٢٠١٩	٥٩٧٦٤	٦,٥٦
٢٠٢٠	٦٢٧٥٤	٥,٠١

المصدر: البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، المديرية العامة للإحصاء والابحاث
للمدة (٢٠٠٦-٢٠٢٠)

والشكل (٢) يوضح تطور عمليات السوق المفتوحة في العراق خلال مدة الدراسة.



الشكل (٢): تطور نسب عمليات السوق المفتوحة في العراق للمدة (٢٠٠٦-٢٠٢٠).

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات الواردة في جدول (٢).

يتضح من الجدول رقم (٢) والشكل رقم (٢) يلاحظ ان عمليات السوق المفتوحة المتمثلة
بنافذة بيع العملة قد بلغت (٣٠.٢٢٧) مليار دينار في عام ٢٠٠٦، واستمرت عمليات السوق

المفتوحة في الارتفاع لتبلغ اعلى مستوى لها في عام ٢٠١٣ اذ بلغت (٦٢٠٦٧) مليار دينار، الا ان هذه العمليات انخفضت في عام ٢٠١٤ لتسجل (٦١٤٥٢) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي بلغ (٠,٩٩-)، لتواصل بذلك انخفاضها لتصل الى (٣٩٨٩٣) مليار دينار عام ٢٠١٦، نتيجة تعرض الاقتصاد العراقي الى صدمتين كبيرتين اثرت عليه بشكل كبير، اولها تعرض العراق الى هجوم ارهابي كبير من قبل عصابات داعش الارهابية، وسقوط مدن كبرى بيد التنظيم الارهابي تحتوي على مؤسسات نقدية ومالية مهمة منها مدينة الموصل وفرع البنك المركزي فيها، والانهيال المفاجئ والسريع لأسعار النفط عالميا مما انعكس ذلك على الميزانية العامة للدولة، واستمرت بالانخفاض حتى عام ٢٠١٧، ثم عاودت الارتفاع عام ٢٠١٨ لتبلغ (٥٦٠٨٨) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي بلغ (١١,٦٨)، وذلك نتيجة تحسن الوضع الامني بعد استعادة الدولة تلك المدن وطرد التنظيمات الارهابية من جهة، ومن ناحية اخرى استعادة اسعار النفط عالميا عافيتها لترتفع محققة بذلك زيادة حصيله الإيرادات النفطية والتي ترفد عمليات السوق المفتوحة بالعملة الاجنبية، لتستمر في الارتفاع ايضا في عامي (٢٠١٩-٢٠٢٠)، لتسجل (٦٢٧٥٤) مليار دينار ومعدل تغير (٥,٠١%) في عام ٢٠٢٠.

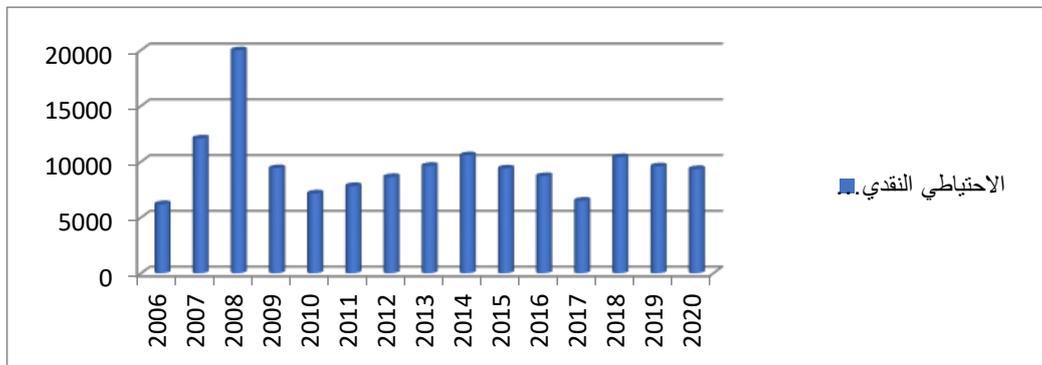
٣. **نسبة الاحتياطي النقدي القانوني: Statutory cash reserve ratio:** ان السيطرة على السيولة في الاجل القصير تعد من اهم تدابير سياسة الاستقرار التي تسعى اليها السياسة النقدية، وان تحقيق هدف خفض التضخم سواء كان ذلك في الاجل القصير او المتوسط يتطلب السيطرة على متطلبات السيولة وان الحد الادنى للسيطرة على السيولة في ظرف مثل الاقتصاد العراقي هي نسبة الاحتياطي القانوني، (حبي، ٢٠١٣: ٩٦).

وفي كانون الاول عام ٢٠٠٤ تم تحديد متطلبات (الاحتياطي النقدي القانوني) من قبل السلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي بنسبة (٢٥%) من مجموع الودائع بغض النظر عن طبيعتها، على ان يحتفظ المصرف بنسبة (٢٠%) من ودائعه لدى البنك المركزي وما نسبته (٥%) في خزائنه، وذلك لتنفيذ السياسة النقدية ولتقادي السحب المفاجئ من قبل العملاء وكذلك لسحب جزء من السيولة المالية العالية في السوق النقدي التي يعاني منها الاقتصاد العراقي، وبقت هذه النسبة ثابتة دون تغير من عام ٢٠٠٤ حتى عام ٢٠٠٩، وتنفيذا للسياسة النقدية قام البنك المركزي في عام ٢٠١٠ بتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني مرتين في محاولة منه للتأثير على مناسيب السيولة وتشجيع الاستثمار وتحفيز المصارف على التوجه نحو اقتصاد السوق، حيث انخفضت النسبة من (٢٥%) الى (٢٠%) وبعد ذلك الى (١٥%) على جميع الودائع المصرفية سواء كانت ودائع حكومية او قطاع خاص، وبذلك يحتفظ بما نسبته (١٠%) لدى البنك المركزي العراقي و(٥%) يحتفظ بها في خزائن المصرف، مما يزيد من السيولة المصرفية وتزداد بذلك قدرتها على منح القروض وزيادة نسبة الاستثمار، (الشيباني، ٢٠١٨: ١٦٩)، والشكل رقم (٣) يوضح الاحتياطي النقدي القانوني ومعدل تغيره السنوي في العراق خلال مدة الدراسة.

الجدول (٣): الاحتياطي النقدي القانوني ومعدل التغير في العراق للمدة (٢٠٠٦-٢٠٢٠).
(مليار دينار)

السنوات	الاحتياطي النقدي القانوني (١)	معدل التغير السنوي % (٢)	نسبة الاحتياطي النقدي القانوني % (٣)
٢٠٠٦	٦١٩٢	----	٢٥
٢٠٠٧	١٢٠٨٤	٩٥,١٦	٧٥
٢٠٠٨	١٩٩٩٣	٦٥,٤٥	٧٥
٢٠٠٩	٩٤١٦	- ٥٢,٩٠	٥٠
٢٠١٠	٧١٥٥	- ٢٤,٠١	٤٥
٢٠١١	٧٨١٤	٩,٢١	١٥
٢٠١٢	٨٦٢٤	١٠,٣٧	١٥
٢٠١٣	٩٦٢٦	١١,٦٢	١٥
٢٠١٤	١٠٥٧٦	٩,٨٧	١٥
٢٠١٥	٩٣٩٠	- ١١,٢١	١٥
٢٠١٦	٨٧٠٧	- ٧,٢٧	١٥
٢٠١٧	٦٥٠٥	- ٢٥,٢٩	١٥
٢٠١٨	١٠٤٠٩	٦٠,٠٢	١٥
٢٠١٩	٩٥٨٠	- ٧,٩٦	
٢٠٢٠	٩٣٤٠	- ٢,٥٠	

المصدر: البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية للمدة (٢٠٠٦-٢٠٢٠).
والشكل رقم (٣) يوضح تطور الاحتياطي النقدي القانوني في العراق خلال مدة الدراسة.



الشكل (٣): مراحل تطور الاحتياطي النقدي القانوني في العراق للمدة (٢٠٠٦-٢٠٢٠).

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات الواردة في جدول رقم (٣)
ويلاحظ من الجدول رقم (٣) والشكل رقم (٣) ان ارتفاع نسبة الاحتياطي القانوني للأعوام (٢٠٠٦-٢٠٠٨)، كان بسبب ارتفاع نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع الحكومية، مما يعكس الالهية الكبيرة والحساسية للودائع الحكومية في المصارف التجارية، حيث تشكل هذه الودائع نسبة

كبيرة من الودائع الاخرى لدى الجهاز المصرفي، ثم اخفض مقدار الاحتياطي النقدي القانوني بعد ذلك بمستويات متفاوتة حتى عام ٢٠١٤، وذلك بسبب اتباع السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية اذ تم تخفيض نسبة الاحتياطي الالزامي ابتداءً من عام ٢٠١١، في المقابل نلاحظ زيادة مقدار نسبة الاحتياطي النقدي القانوني ليصل الى (١٠٥٧٦) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي بلغ (٩,٨٧%) في عام ٢٠١٤، وهو اعلى مقدار، اذ يعكس ذلك زيادة رغبة المدخرين في التوجه نحو المصارف لاستثمار اموالهم، اما بالنسبة للأعوام (٢٠١٧-٢٠١٥) فيظهر بوضوح انخفاض مقدار نسبة الاحتياطي القانوني حيث بلغ (٦٥٠٥) مليار دينار بمعدل تغير سنوي بلغ (٢٥,٢٩%) في عام ٢٠١٧ وهو اقل مقدار، وذلك نتيجة احتلال عصابات (داعش) الارهابية عدد من المدن والمحافظات العراقية والانخفاض السريع والمفاجئ لأسعار النفط عالميا مما انعكس ذلك على انخفاض الإيرادات النفطية والذي ادى بدوره الى ضعف ثقة الجمهور بالجهاز المصرفي نتيجة الانخفاض المتوقع في مناسيب السيولة المصرفية، وعلى الرغم من ان البنك المركزي قد ثبت نسبة الاحتياطي القانوني عند (١٥%) الا ان مقداره ارتفع الى (١٠٤٠٩) مليار دينار عام ٢٠١٨، نتيجة تحسن الظروف الامنية واستعادت الدولة للمدن المحتلة وتوجه الجمهور الى المصارف التجارية للاستثمار عن طريق الايداعات وارتفاع حصيللة الايرادات النفطية نتيجة ارتفاع اسعار النفط عالميا، لكنه سرعان ما سجل انخفاضا سريعا في عام (٢٠١٩-٢٠٢٠) بسبب انتشار فيروس كورونا (COVID-19)، وانخفاض اسعار النفط عالميا نتيجة الجائحة والتوقف شبه التام للحياة الاقتصادية والتجارية في الاشهر الاولى من الوباء، مما ادخل معظم دول العالم بأزمات مالية حادة القت بضلالها على الاقتصاد العالمي وكان للاقتصاد العراقي النصيب الاكبر نتيجة الاغلاق وتوقف المصانع العاملة الكبرى وانخفاض الطلب على النفط مما ادى الى انخفاض اسعاره وانحساره الى مستويات متدنية، وادى ذلك الى انخفاض الايرادات في الموازنة العامة، ليؤدي ذلك الى انخفاض نسبة الاحتياطي النقدي في البنك المركزي العراقي الى (٩٥٨٠) وبمعدل تغير سنوي بلغ (٧,٩٦-)، ليستمر في الانخفاض نتيجة استمرار الجائحة ليصل الى (٩٣٤٠) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي بلغ (٢,٥٠%)

ثالثاً. مؤشر الربحية: يعد مؤشر الربحية من المؤشرات المميزة لأداء المؤسسات المالية والمصرفية، اذ يوضح مدى كفاءة وفاعلية استخدام الادارة لأموال المصرف، ولا تقتصر اهميتها على الادارة في المصارف فقط بل تستقطب المودعين والملاك والمقرضين، فالأرباح التي تتحقق عنها تعد عامل مهم من العوامل التي تؤثر على ثروة المودعين، (حسين، ٢٠٢٠: ١٦٧) وهذه المؤشرات كالتالي (Caliskan & Lecuna, 2020: 162):

أ. **نسبة العائد على الموجودات:** ويعرف ايضا بالعائد على الاستثمار وذلك لأنه مقياس لربحية كافة استثمارات المصرف القصيرة والطويلة الاجل، وان ارتفاع هذه النسبة يدل على الكفاءة العالية لسياسات الادارة الاستثمارية والتشغيلية (عبد الرحيم، عبد الوافي، ٢٠١٩: ٣٠).

ومن الجدول نلاحظ ان اعلى نسبة كانت لدى المصرف الاهلي العراقي في عام ٢٠٠٧ بواقع بلغت نسبته نحو (١٥,٦%) وذلك بسبب ارتفاع صافي الارباح للمصرف مقارنة بأجمالي الموجودات، وان أدنى نسبة تحققت في ذات المصرف كانت في عام ٢٠١٥ وبنسبة (٠,٣%) وذلك بسبب تداعيات نتائج الحرب مع داعش والتي على أثرها انخفضت ارباح المصرف.

اما اعلى نسبة تحققت في مصرف اشور الدولي كانت في عام ٢٠٠٧ بنسبة بلغت نحو (٦,٢%) وذلك بسبب ارتفاع الارباح مقارنة بعام ٢٠٠٦، ارتفاع الارباح الى نحو (٥) مليار دينار في عام ٢٠٠٧ مقارنة بعام ٢٠٠٦ التي كان الربح فيه لا يتجاوز المليار دينار، وفي المقابل فان ادنى نسبة تحققت في عام ٢٠١٤ بنحو (٠,٦%) لنفس السبب الذي تعرض له مصرف الاهلي، فضلا عن انخفاض ارباح المصرف من (١٤) مليار دينار في عام ٢٠١٣ الى نحو قرابة (٣) مليار في عام ٢٠١٤ بسبب سحب العملاء ودائعهم لدى المصرف نتيجة سيطرة التنظيمات الارهابية على بعض مدن البلاد وانخفاض الثقة بالجهاز المصرفي العراقي.

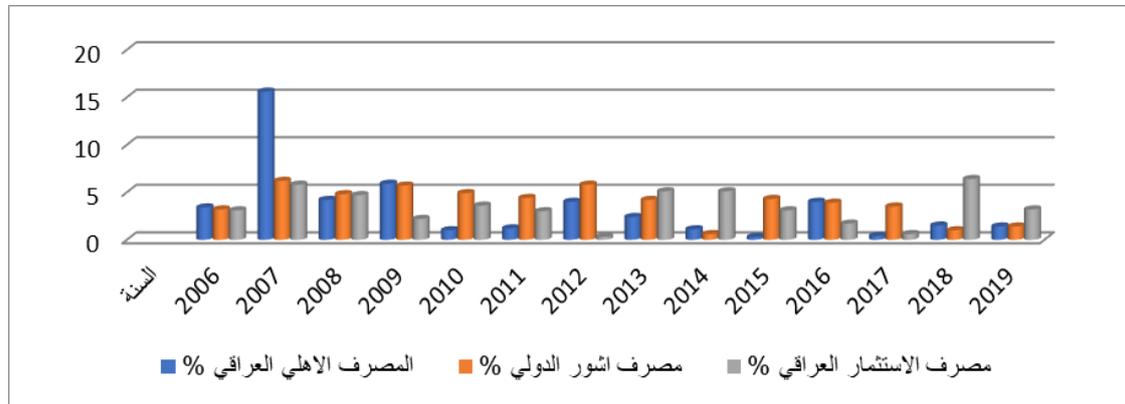
وبخصوص مصرف الاستثمار العراقي فان اعلى نسبة عائد على الموجودات قد تحققت في عام ٢٠٠٧ بنسبة بلغت نحو (٥,٨%) بسبب ارتفاع الايرادات الاجمالية للمصرف الى نحو (١٩) مليار دينار بعدما كانت نحو (١٣) مليار دينار في عام ٢٠٠٦، اما أدنى نسبة تحققت في عام ٢٠١٢ بواقع نسبة بلغت (٠,٣%) بسبب انخفاض صافي الربح الى نحو مليار دينار بعدما كان يبلغ نحو قرابة (١٠) مليار دينار في عام ٢٠١١، فضلا عن ارتفاع الموجودات الى نحو (٣٧٨) مليار دينار مقارنة بعام ٢٠١١ الذي بلغ نحو (٣٢٧) مليار دينار.

وفي المتوسط فان النسب جاءت متقاربة للمصارف الثلاثة بواقع (٣,٢%) و (٣,٨%) و (٣,٢%) على التوالي وهذه تعكس مدى تقارب ادارات المصارف التجارية بشكل عام في العراق، كونها تعمل في بيئة غير جاذبة للاستثمارات، بمعنى حجم المخاطر كبيرة وعلى ما تقدم فان ارباح المصارف تقل نتيجة لضعف حجم القروض الممنوحة مقارنة بالموجودات والاموال التشغيلية التي تذهب الى المصارف، والجدول رقم (٤) يوضح نسبة العائد على الموجودات للمصارف التجارية عينة الدراسة في القطاع المصرفي العراقي.

الجدول (٤): نسبة العائد على الموجودات للمصارف عينة الدراسة خلال المدة (٢٠٠٦-٢٠٢٠)

السنة	المصرف الاهلي العراقي %	مصرف اشور الدولي %	مصرف الاستثمار العراقي %
٢٠٠٦	٣,٤	٣,٢	٣,١
٢٠٠٧	١٥,٦	٦,٢	٥,٨
٢٠٠٨	٤,٢	٤,٨	٤,٧
٢٠٠٩	٥,٩	٥,٧	٢,٢
٢٠١٠	١,٠	٤,٩	٣,٦
٢٠١١	١,٢	٤,٤	٣,٠
٢٠١٢	٤,٠	٥,٨	٠,٣
٢٠١٣	٢,٤	٤,٢	٥,١
٢٠١٤	١,١	٠,٦	٥,١
٢٠١٥	٠,٣	٤,٣	٣,١
٢٠١٦	٤,٠	٣,٩	١,٧
٢٠١٧	٠,٤	٣,٥	٠,٦
٢٠١٨	١,٥	١,٠	٦,٤
٢٠١٩	١,٤	١,٤	٣,٢
٢٠٢٠	٢,٢	٣,١	٠,٨
المتوسط العام %	٣,٢ %	٣,٨ %	٣,٢ %

المصدر: النسب من استخراج الباحثين بالاعتماد على بيانات المصارف في الحسابات الختامية لسنوات (٢٠٠٦-٢٠٢٠) المنشورة على المواقع الالكترونية للمصارف عينة البحث. والشكل رقم (٤) يوضح نسبة العائد على الموجودات للمصارف التجارية عينة الدراسة في القطاع المصرفي العراقي.



الشكل (٤): نسبة العائد على الموجودات للمصارف عينة الدراسة خلال المدة (٢٠٠٦-٢٠٢٠)

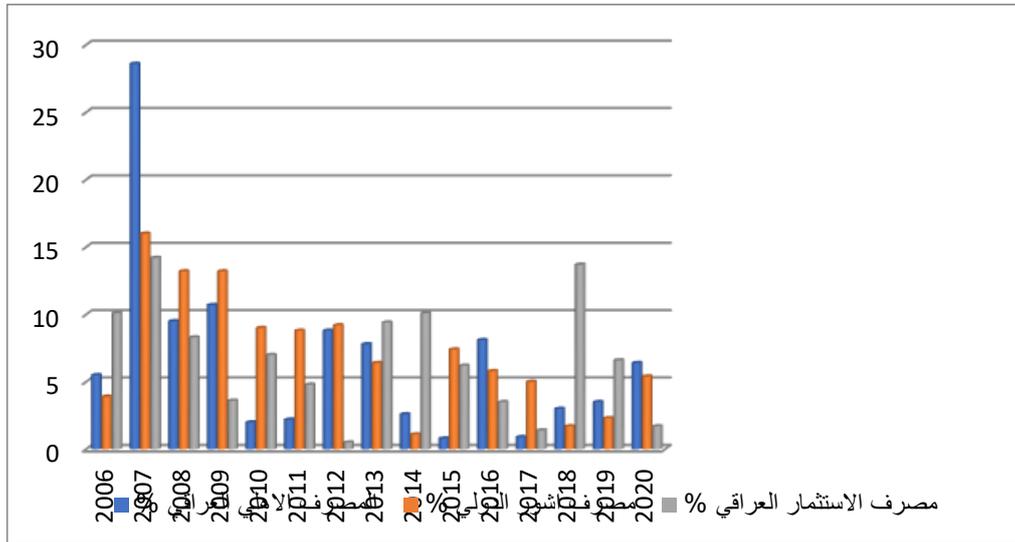
المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات الواردة في جدول رقم (٤).
ب. نسبة العائد على حق الملكية ROE: ان الهدف من هذا المؤشر هو قياس العائد الذي يتم تحقيقه من قبل الادارة حين يتم توظيف الاموال، وهنا اذا كان المؤشر مرتفع دل على كفاءة قرارات الاستثمار والتشغيل في المصارف التجارية، بينما تشير النسبة المنخفضة إلى اعتماد المصرف على تمويل متحفظا بالقروض، والجدول التالي يوضح بان اعلى نسبة تحققت في مصرف الاهلي العراقي بنسبة عائد على حق الملكية بلغت (٢٨,٦%) عام ٢٠٠٧ مقارنة بأعلى نسبة تحققت في مصرف اشور والاستثمار العراقي في عام ٢٠٠٧ بنسبة (١٦% و ١٤,٢%) على التوالي، ونلاحظ ايضا من الجدول (٥) والشكل (٥) بان اعلى نسبة في المتوسط قد حققها مصرف اشور الدولي مقارنة بمصرفي الاهلي والاستثمار، واستنادا الى ما سبق فان مصرف اشور قد حقق اعلى كفاءة في توظيف امواله، لاسيما وان حجم ارباحه كانت مرتفعة خلال مدة الدراسة، مقارنة بالمصرفين الاخرين. ويلاحظ ان أدنى نسبة قد سجلها مصرف اشور كانت اعلى من أدنى نسبة قد تم تسجيلها من قبل مصرفي الاهلي والاستثمار، والجدول رقم (٥) يوضح نسبة العائد على حق الملكية للمصارف عينة الدراسة خلال مدة الدراسة في العراق.

الجدول (٥): نسبة العائد على حق الملكية للمصارف عينة الدراسة خلال المدة (٢٠٠٦-٢٠٢٠)

السنة	المصرف الاهلي العراقي %	مصرف اشور الدولي %	مصرف الاستثمار العراقي %
٢٠٠٦	٥,٥	٣,٩	١٠,١
٢٠٠٧	٢٨,٦	١٦,٠	١٤,٢
٢٠٠٨	٩,٥	١٣,٢	٨,٣
٢٠٠٩	١٠,٧	١٣,٢	٣,٦
٢٠١٠	٢,٠	٩,٠	٧,٠
٢٠١١	٢,٢	٨,٨	٤,٨

السنة	المصرف الاهلي العراقي %	مصرف اشور الدولي %	مصرف الاستثمار العراقي %
٢٠١٢	٨,٨	٩,٢	٠,٥
٢٠١٣	٧,٨	٦,٤	٩,٤
٢٠١٤	٢,٦	١,١	١٠,١
٢٠١٥	٠,٨	٧,٤	٦,٢
٢٠١٦	٨,١	٥,٨	٣,٥
٢٠١٧	٠,٩	٥,٠	١,٤
٢٠١٨	٣,٠	١,٧	١٣,٧
٢٠١٩	٣,٥	٢,٣	٦,٦
٢٠٢٠	٦,٤	٥,٤	١,٧
المتوسط العام %	٦,٦ %	٧,٢ %	٦,٧ %

المصدر: النسب من استخراج الباحث بالاعتماد على بيانات المصارف في الحسابات الختامية لسنوات (٢٠٢٠-٢٠٠٦) المنشورة على المواقع الالكترونية للمصارف عينة البحث. والشكل رقم (٥) يوضح نسبة العائد على حق الملكية للمصارف عينة الدراسة خلال مدة الدراسة في العراق.



الشكل (٥): نسبة العائد على حق الملكية للمصارف عينة الدراسة خلال المدة (٢٠٢٠-٢٠٠٦)

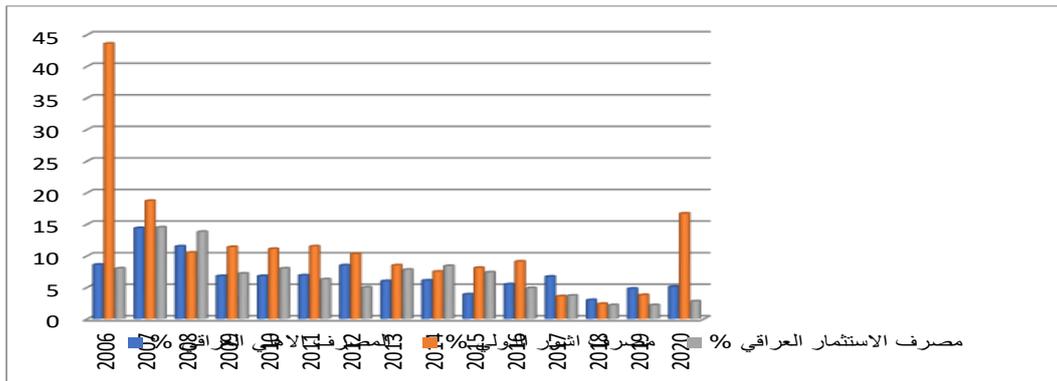
المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات الواردة في جدول رقم (٥).

ج. نسبة استخدام الموجودات: وتستخدم لقياس كفاءة إدارة الأصول وسياسة إدارة محفظة الموجودات في المصارف التجارية، وعند ارتفاع الموجودات المربحة المتمثلة بالقروض ذات المردودات العالية ترتفع نسبة تلك الموجودات وتتنخفض بانخفاض كميته، ويوضح الجدول رقم (٦) والشكل رقم (٦) يبين مؤشر هذه النسبة للمصارف عينة الدراسة، وكما يلي:

الجدول (٦): نسبة العائد على استخدام الموجودات للمصارف عينة الدراسة خلال
المدة (٢٠٠٦-٢٠٢٠)

السنة	المصرف الاهلي العراقي %	مصرف اشور الدولي %	مصرف الاستثمار العراقي %
٢٠٠٦	٨,٦	٤٣,٦	٨,٠
٢٠٠٧	١٤,٤	١٨,٧	١٤,٥
٢٠٠٨	١١,٥	١٠,٥	١٣,٨
٢٠٠٩	٦,٨	١١,٤	٧,٢
٢٠١٠	٦,٨	١١,١	٨,٠
٢٠١١	٦,٩	١١,٥	٦,٣
٢٠١٢	٨,٥	١٠,٣	٥,٠
٢٠١٣	٦,٠	٨,٥	٧,٨
٢٠١٤	٦,١	٧,٥	٨,٤
٢٠١٥	٣,٩	٨,١	٧,٤
٢٠١٦	٥,٥	٩,١	٤,٩
٢٠١٧	٦,٧	٣,٦	٣,٧
٢٠١٨	٣,٠	٢,٤	٢,٢
٢٠١٩	٤,٨	٣,٨	٢,٢
٢٠٢٠	٥,١	١٦,٧	٢,٨
المتوسط العام %	٦,٩ %	١١,٧ %	٦,٨ %

المصدر: النسب من استخراج الباحثين بالاعتماد على بيانات المصارف في الحسابات الختامية لسنوات (٢٠٠٦-٢٠٢٠) المنشورة على المواقع الالكترونية للمصارف عينة البحث.



الشكل (٦): نسبة العائد على استخدام الموجودات للمصارف عينة الدراسة خلال
المدة (٢٠٠٦-٢٠٢٠).

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات الواردة في جدول (٦).

نلاحظ من الجدول رقم (٦) والشكل رقم (٦) ان افضل نسبة في المتوسط كانت من نصيب مصرف اشور الدولي (١١,٧%) خلال مدة الدراسة، ويؤشر ذلك على وجود ايراد متحقق بشكل جيد نسبة الى اجمالي الموجودات في المصرف، لاسيما خلال المدة (٢٠١٥-٢٠٢٠) التي حقق

فيها مصرف اشور اتجاه تصاعدي في حجم الموجودات لديه، اما مصرفي الاهلي والاستثمار العراقي فان نسبتها في المتوسط كانت متقاربة الى حد كبير بواقع (٦,٩% و ٦,٨% على التوالي، وهذا يعكس مدى تقارب الافكار لمجلس ادارة المصرفين من حيث توزيع اموال الموجودات والحصول على الايرادات المناسبة.

المبحث الثالث: تحليل ادوات السياسة النقدية وتأثيرها على الربحية في المصارف عينة الدراسة

تذبذبت نسب الربحية للمصارف التجارية العاملة في العراق خلال المدة (٢٠٠٦-٢٠٢٠) وذلك بسبب التذبذب الذي شهده حجم الاصول نتيجة لانخفاض فقرة الموجودات الاخرى لدى المصارف التي قامت بعمليات التسوية واعادة تقييم لأصولها، واحداث العمليات الارهابية المتمثلة بسيطرة تنظيم (داعش) على المدن العراقية ٢٠١٤، واحداث الازمة الصحية (جائحة كورونا) ٢٠٢٠، والتي اثرت بشكل مباشر على ربحية المصارف التجارية بشكل عام، والمصارف عينة الدراسة بشكل خاص، وفيما يلي بيان تأثير ادوات السياسة النقدية على الربحية للمصارف عينة الدراسة للمدة (٢٠٠٦-٢٠٢٠):

الجدول (٧): تأثير ادوات السياسة النقدية على الربحية لدى المصارف عينة البحث
للمدة (٢٠٠٦-٢٠٢٠)

المصرف السنة	سعر اعادة الخصم %	عمليات السوق المفتوحة نسبة التغير السنوي %	نسبة الاحتياطي النقدي القانوني %	ربحية مصرف الاهلي العراقي %	ربحية مصرف اشور الدولي %	ربحية مصرف الاستثمار العراقي %
٢٠٠٦	١٦	-----	٢٥	٥,٨٥٤	١٢,٩٥٤	٧,٠٩٤
٢٠٠٧	٢٠	- ٣٣,٦٦	٧٥	٩,٥٥٥	١٣,٦٩٥	١١,٥٤٩
٢٠٠٨	١٦,٧٥	٥٣,٩١	٧٥	٨,٤٥٥	٩,٥٥٠	٨,٩٦١
٢٠٠٩	٨,٨٣	٢٨,٨٧	٥٠	٧,٨٥٠	١٠,١٦١	٤,٤٢٥
٢٠١٠	٦,٢٥	٦,٤١	٤٥	٣,٢٨٨	٨,٣٧٢	٦,٢٤٨
٢٠١١	٦	١٠,٠٢	١٥	٣,٤٩٠	٨,٣٠٣	٤,٨٣٧
٢٠١٢	٦	٢١,٨٢	١٥	٧,١٥١	٨,٥١٥	١,٩٩٠
٢٠١٣	٦	٩,٤١	١٥	٥,٤٣٥	٦,٤٠٦	٧,٤٧٤
٢٠١٤	٦	- ٠,٩٩	١٥	٣,٢٩٧	٣,١١٨	٧,٧٦٦
٢٠١٥	٦	- ١٤,٢٠	١٥	١,٧٢٧	٦,٦٦٠	٥,٦١٤
٢٠١٦	٤,٣٣	- ٢٤,٣٣	١٥	٥,٩١٩	٦,٣١١	٣,٣٦٩
٢٠١٧	٤	٢٥,٨٨	١٥	٢,٥٣٠	٤,٣٤٩	١,٩٦٧
٢٠١٨	٤	١١,٦٨	١٥	٢,٤٠٣	١,٦٩٢	٠,٨١٦
٢٠١٩	٤	٦,٥٦	١٥	٣,٢٩٣	٢,٥٣٢	٤,٠٢٥
٢٠٢٠	٤	٥,٠١	١٥	٤,٦١٩	٨,٤٤٠	١,٨١٨
المعدل العام				٤,٩٩١	٧,٤٠٣	٥,١٦٩

المصدر: البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية لسنوات (٢٠٠٦-٢٠٢٠) ومؤشرات المصارف احتسبت من قبل الباحثين بالاعتماد على بيانات المصارف في الحسابات الختامية لسنوات (٢٠٠٦-٢٠٢٠).

نلاحظ من الجدول (٧) ان نسب الربحية لدى المصارف الثلاثة منخفضة الى حد ما، وذلك لعدة عوامل كالأزمات المالية والعسكرية والصحية – المذكورة انفا – بالإضافة الى ضعف ثقة الافراد بالجهاز المصرفي على الرغم من السياسة التوسعية التي كان يبدوها البنك المركزي في اغلب سنوات الدراسة، من خلال زيادة بيع العملة في السوق المفتوحة وخفض نسبة اعادة الخصم والاحتياطي القانوني، بالتالي كل هذه العوامل وغيرها ادت الى انخفاض الربحية التجارية، وبقيت ارباح المصارف تأتي بشكل مباشر من عملية الدخول في نافذة بيع العملة واستبدال العملات الاجنبية بالدينار او بالعكس، فضلا عن وجود بعض العمليات الاستثمارية والتوظيف للموجودات بشكل جيد لتحقيق الارباح الاعتيادية للمصارف عينة الدراسة.

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً. الاستنتاجات:

١. ان السياسة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي العراقي، قد بذلت جهود كبيرة بهدف دعم الجهاز المصرفي، لكنه مازال يعاني من ضعف وعدم مواكبته لتطور الجهاز المصرفي العالمي.
٢. ان حصول البنك المركزي العراقي على الاستقلالية التامة بموجب قانونه الجديد رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤، مكنه من تحقيق اهداف عديدة، منها السيطرة على معدلات التضخم وخفضها، والاستقرار النقدي، واستقرار سعر صرف الدينار العراقي امام الدولار الامريكي.
٣. ان نسبة العائد على الموجودات للمصارف عينة البحث وفي المتوسط جاءت متقاربة بواقع (٣,٢%) و (٣,٨%) و (٣,٢%) على التوالي وان هذه يعكس مدى تقارب ادارات المصارف التجارية بشكل عام في العراق، كونها تعمل في بيئة غير جاذبة للاستثمارات.
٤. ان اعلى نسبة عائد على حق الملكية تحققت خلال مدة الدراسة في مصرف الاهلي العراقي بلغت (٢٨,٦%) مقارنة بأعلى نسبة تحققت في مصرف اشور والاستثمار العراقي بنسبة (١٦%) و (١٤,٢%) على التوالي، وهذا يعطي مصرف الاهلي العراقي افضلية في جذب العملاء بسبب الارباح التي يحصل عليها العملاء نتيجة ايداع اموالهم في المصرف.

ثانياً. التوصيات:

١. ضرورة تنفيذ السياسة النقدية بشكل مدروس تلافياً لحدوث الاخطاء عند قيامها بإصدار قوانين وتعليمات تلزم المصارف التجارية بموجبها بتنفيذ سياسة معينة.
٢. ضرورة قيام البنك المركزي بالاهتمام في تنشيط القطاع المصرفي، وتوسيعه بما يخدم بناء بنية تحتية مصرفية متكاملة تواكب اهم التطورات التي تطرأ على النظام المصرفي العالمي.
٣. المحافظة على استقلالية البنك المركزي التي اكتسبها بموجب قانونه رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤ وعدم جعلها عرضة للتأثيرات والضغوط السياسية بصورة مباشرة او غير مباشرة.
٤. ضرورة تقيد المصارف التجارية بالتعليمات التي تصدرها السلطة النقدية بما يخص الاحتياطات النقدية ومنح الائتمان، وضرورة الاحتفاظ باحتياطات مناسبة لمواجهة الازمات الاقتصادية الطارئة والمفاجئة وسحوبات المودعين.

٥. على المصارف التجارية اتباع نظام انذار مبكر لأي ازمات اقتصادية، باستخدام ما يتوفر من ارصدة وبيانات، والحفاظ على مستوى مناسب من الاستقرار النقدي.
٦. ضرورة التنسيق بين السياستين النقدية والمالية، وبما يتفق مع تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية الكلية، وضرورة ادخال البرمجيات والتقنيات الحديثة عند رسم وصياغة تلك الاهداف الخاصة بهذه السياسات.
٧. ضرورة العمل على اجراء المزيد من البحوث والدراسات، حول موضوع السياسة النقدية واثرها على الاداء المالي للمصارف التجارية، للتحقق من مدى تأثير هذه السياسة على الاداء المالي لهذه المصارف، الامر الذي سيساعد على المساعدة في عملية صنع القرار الاقتصادي السليم والمناسب لأجواء الاقتصاد العراقي، مما ينعكس بشكل ايجابي على السياسات الاقتصادية والمالية المستقبلية التي سوف تطبق في الاقتصاد العراقي.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

١. البكري، مصطفى جواد كاظم، أثر المضاعف النقدي في الاقتصاد العراقي، بحث منشور، جامعة بابل، مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد ٩، العدد ٣٩، العراق، ٢٠٢٠.
٢. البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية لسنوات (٢٠٠٦-٢٠٢٠).
٣. الجنابي، هيل عجمي، النقود والمصارف والنظريات النقدية، دار وائل للنشر، الطبعة الاولى، عمان، ٢٠١٤.
٤. حبي، ميساء سعد جواد، دور السياسة النقدية في تعزيز الاستقرار المصرفي رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، ٢٠١٣.
٥. حداد، هذلول، أكرم، مشهور، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، ٢٠٠٨.
٦. الدعيمي، عباس كاظم، السياسات النقدية والمالية واداء سوق الاوراق المالية، الطبعة الاولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠.
٧. الشيباني، فاضل كريمة كزار، السياسة النقدية وأثرها على التضخم في العراق بعد عام ٢٠٠٣، كلية الامام الكاظم (ع) للعلوم الاسلامية الجامعية، مجلة كلية مدينة العلم، المجلد ١٠، العدد ٢، العراق، ٢٠١٨.
٨. العبيدي، عمر محمود عكاوي، فاعلية السياسة النقدية في السيطرة على الضغوط التضخمية في العراق للمدة (١٩٨٠-٢٠٠٧)، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، ٢٠٠٩.
٩. الفهداوي، مهند سليمان داود سليمان، السياسة النقدية وأثرها على سيولة المصارف التجارية في العراق للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٨) رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الفلوجة، العراق، ٢٠٢٠.
١٠. المعالي، علي جابر عبد الحسين، وبلاو، حيدر حميد، وعبد، مقداد جاسم، أثر السياسة النقدية في حجم الائتمان المصرفي الزراعي في العراق للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٤)، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المثنى، المجلد ٨، العدد ١، العراق، ٢٠١٨.

١١. راضي، حسن هادي كهو، سياسات تمويل رأس المال العامل وانعكاساتها على الربحية المصرفية، مجلة اهل البيت، العدد ٢٨، كربلاء، ٢٠١٨.
١٢. ابو زعيتر، باسل جبر حسن، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية بغزة، فلسطين، ٢٠٠٦.
١٣. طقطق، محمد جمال، ومعلا، سلمان، ووالي، رنا محمد علي، اثر التضخم في ربحية المصارف التجارية الخاصة، مجلة جامعة حماه، المجلد ٣، العدد ٤، سوريا، ٢٠٢٠.
١٤. عبيدة، هبه، أثر عناصر المزيج التسويقي المصرفي على ربحية المصارف التجارية التقليدية الخاصة العاملة في سوريا، مجلة جامعة تشرين للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٤٢، العدد ٢، سوريا، ٢٠٢٠.
١٥. حسين، احمد عباس، تقييم الاداء المالي للمصارف الخاصة المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية دراسة تحليلية، مجلة ميسان لدراسات الاكاديمية، العدد ٣٩، ٢٠٢٠.
١٦. عبد الرحيم، عينوش، عبد الوافي، دحماني، تقييم الاداء المالي في شركات التأمين، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة اكلي محند او الحاج، الجزائر، ٢٠١٩.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Caliskana, M. T., & Lecunab, H. K. S., (2020), The Determinants of Banking Sector Profitability in Turkey1, 2. Business and Economics Research Journal, 11(1), 161-167.
2. Holm, M. B., Paul, P., & Tischbirek, A., (2021), The transmission of monetary policy under the microscope. Journal of Political Economy, 129(10), 2861-2904.